الأمم المتحدة

FCCC/SBI/2013/2

Distr.: General
28 March 2013
Arabic
Original: English

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الثامنة والثلاثون
بون، ٣-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣
البند **X** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير توليفي عن تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية

مذكرة مقدمة من الأمانة*

موجز

أُعِدَّ هذا التقرير لدعم اللجنة الفرعية للتنفيذ في رصدها وتقييمها السنويين لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية وفقاً للمقررَين ٢/م أ-٧ و٢٩/م أإ-١. ويستند التقرير إلى معلومات جرى توليفها من ٢٥ بلاغاً وطنياً، وبرنامج عمل وطني للتكيف، و١٠ تقييمات للاحتياجات التكنولوجية، والورقات السنوية المقدمة من الأطراف في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتُعرَض المعلومات حسب نطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية المبيَّنة في المقرر ٢/م أ-٧. ومن شأن هذا التقرير أن يساعد الأطراف في عملية الرصد السنوي لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة عن الموعد المحدد نظراً لتأخر الأطراف في تقديم الآراء والمعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٧	٣
	ألف- الولاية	١-٣	٣
	باء – نطاق التقرير	٤-٦	٣
	جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ	٧	٤
ثانياً –	لمحة عامة عن المعلومات التي أوردتها وقدمتها الأطراف	٨-٦٠	٤
	ألف- المعلومات المتعلقة بأنشطة معالجة الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات	١٠-٥٤	٥
	باء – ملخص المسائل المثارة في الورقات المقدمة من الأطراف	٥٥-٦٠	١٤
ثالثاً –	أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو	٦١-٦٣	١٥
رابعاً –	أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى	٦٤-٦٧	١٦

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

١- طلب مؤتمر الأطراف في مقررَيه ٢/م أ-٧ و٤/م أ-١٢ من الأمانة أن تعد تقريراً توليفياً بشأن الأنشطة المضطلَع بها لتنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية (المشار إليه فيما بعد بعبارة إطار بناء القدرات). ويستند التقرير التوليفي، المزمع إعداده سنوياً بغرض الرصد المنتظم لتنفيذ إطار بناء القدرات، إلى المعلومات الواردة في المصادر التالية: الورقات المقدمة من الأطراف والبلاغات الوطنية للأطراف من البلدان النامية والأطراف المدرجة في المرفق الثاني للاتفاقية وبرامج العمل الوطنية للتكيف وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية.

٢- وطلب مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو (مؤتمر الأطراف/اجتماع الأطراف) في مقررَيه ٢٩/م أإ-١ و٦/م أإ-٢ من الأمانة أن تأخذ في الاعتبار، في تقريرها التوليفي السنوي، أنشطة بناء القدرات المتصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو في البلدان النامية، وذلك بالاستناد إلى المعلومات الواردة في الورقات المقدمة من الأطراف والتقارير المقدمة من الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف المعنية والقطاع الخاص، وكذلك المعلومات المتعلقة بأنشطة المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة المتصلة بالتوزيع الإقليمي لأنشطة مشاريع الآلية وبأنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

٣- وطلب مؤتمر الأطراف في مقرره ١/م أ-١٨ من الأمانة أن تتيح إمكانية الاطلاع على هذا التقرير للهيئة الفرعية للتنفيذ في دوراتها المتزامنة مع اجتماعات منتدى ديربان بشأن بناء القدرات، وذلك لتيسير المناقشات أثناء تلك الاجتماعات.

باء- نطاق التقرير

٤- يلخص هذا التقرير المعلومات المتاحة عن نطاق تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان النامية. وتشير المعلومات إلى الأنشطة المبلَّغ عنها في الفترة المتراوحة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، واستُمِدَّت من ٢٥ تقريراً عن الأنشطة، قدمتها أطراف غير مدرجة في المرفق الأول للاتفاقية في بلاغاتها الوطنية، ومن برنامج عمل وطني للتكيف، و١٠ تقييمات للاحتياجات التكنولوجية. وقد نُظِر في تقريري إطار نيروبي[(١)] والمجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة[(٢)] السنويين لعام ٢٠١٢ المقدمين إلى مؤتمر الأطراف العامل بوصفه

(١) <http://cdm.unfccc.int/Meetings/MeetingInfo/DB/AZNJPUB6GSW20R7/view>.

(٢) FCCC/KP/CMP/2012/3 (Part I).

اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو من أجل إعداد الفصل المتعلق بأنشطة بناء القدرات المنجزة في إطار بروتوكول كيوتو. ولم تُقدَّم بلاغات وطنية من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية خلال الفترة التي يشملها التقرير.

٥- وقدمت خمسة أطراف ورقات بشأن بناء القدرات، وهي: الجزائر، والصين، وأوزبكستان، وجمهورية ناورو باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، وآيرلندا والمفوضية الأوروبية باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء[٣]. وقد أُخِذت هذه الورقات في الاعتبار عند إعداد هذا التقرير. ويمكن الاطلاع في إضافة لهذا التقرير[٤] على المعلومات التي قدمتها هيئات الأمم المتحدة و المؤسسات الأخرى.

٦- ويعرض التقرير المعلومات حسب نطاق الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات في البلدان النامية على النحو المبيَّن في إطار بناء القدرات، ويبرز أمثلة على الممارسات الجيدة كما أُبلِغ عنها في البلاغات الوطنية. وقد تعتري نواقصَ المجالاتُ التي لم تتح فيها معلومات عن الأنشطة.

جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٧- قد ترغب الهيئة الفرعية للتنفيذ في النظر في المعلومات الواردة في هذا التقرير في إطار الرصد السنوي لعملية تنفيذ إطار بناء القدرات. كما يمكن أن تستعملها لتيسير المناقشات في الاجتماع الثاني لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات المزمع عقده خلال الدورة الثامنة والثلاثين للهيئة الفرعية للتنفيذ[٥].

ثانياً- لمحة عامة عن المعلومات التي أوردتها وقدمتها الأطراف

٨- تشمل المعلومات التي أوردتها وقدمتها الأطراف بشأن بناء القدرات خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ كل الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات. وتُبرِز التقارير والورقات المشار إليها في الفقرتين ٤ و٥ أعلاه التقدم المحرز في تخطيط وتنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية. ولأنه ربما تكون أعمال أخرى قد أُنجِزت منذ تقديم الوثائق التي شكلت مصدر المعلومات، فإن توليف الأنشطة الوارد في هذا التقرير قد لا يعطي الصورة الكاملة وينبغي، بالتالي، تناوله على سبيل الاستدلال.

(٣) FCCC/SBI/2013/MISC.4.

(٤) FCCC/SBI/2013/2/Add.1.

(٥) المقرر ١/أ م-١٨، الفقرة ٧٤.

٩- ورغم التقدم المحرَز، فقد حُدد نقص التمويل، وشح الدعم المؤسسي والخبرات التقنية والمعلومات الملائمة كعائقين أساسيين لتنفيذ إطار بناء القدرات. وتشير الفروع ذات الصلة من البلاغات الوطنية وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية المقدمة في عام ٢٠١٢ إلى أن الأطراف من البلدان النامية قد بذلت جهوداً لتحديد احتياجات وثغرات محددة فيما يتعلق بالقدرات ولتقديم وصف واف لها. وتتضمن تقاريرها وفرة من المعلومات المفصلة بشأن عناصر بناء القدرات التي لم تُعالَج بعد بالشكل المناسب على صعد المؤسسات والنظم وفرادى الحالات. وتطلب الأطراف الدعم في مجال بناء القدرات ما سيمكِّنها من تصميم أو إطلاق أو تعزيز تنفيذ الأنشطة الرامية إلى التكيف وتخفيف الآثار واستراتيجيات أو خطط التنمية القائمة على أساس انخفاض مستوى الكربون.

ألف- المعلومات المتعلقة بأنشطة معالجة الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية المحددة في إطار بناء القدرات

١- بناء القدرات المؤسسية، بما في ذلك تعزيز أمانات أو مراكز اتصال وطنية معنية بتغير المناخ أو إنشاؤها حسب الاقتضاء

١٠- أرست بلدان نامية كثيرة هياكل مؤسسية توفر أرضية لتنسيق التصدي لآثار تغير المناخ على الصعيد الوطني وللتعاون مع المنظمات الإقليمية. وقد اضطُلِع بأنشطة تدريبية لتعزيز هذه المؤسسات بالكفاءات الإدارية والخبرات الكافية.

١١- وتشير بعض الأطراف إلى ضرورة إنشاء و/أو تعزيز هياكل مؤسسية خاصة وتكليفها بمسؤوليات محددة بوضوح فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ. كما ينبغي أن تتولى هذه الهياكل دور الريادة في تنسيق الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ التي تضطلع بها الهيئات/الإدارات الحكومية الأخرى وكذلك في تيسير التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الجهات المعنية من القطاعين العام والخاص.

١٢- ولتحسين مستوى التنسيق وتشجيع تنفيذ متكامل للسياسات الوطنية المتعلقة بتغير المناخ، أنشأت إكوادور اللجنة المشتركة بين المؤسسات لمعالجة مسألة تغير المناخ. وتشجع اللجنة أيضاً البحوث وتجمع وتوحد المعلومات التقنية والقانونية المتعلقة بمسألتي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويتولى وزير البيئة منصب رئيسها وأمينها الفني، وينسق العمل المتعلق بتغير المناخ بالشراكة مع ثماني وزارات أخرى.

٢- تعزيز و/أو إيجاد بيئة تمكينية

١٣- تعترف أطراف كثيرة بأهمية وضع منظومات تشريعية وتنظيمية فعالة متعلقة بتغير المناخ وبأهمية توسيع نطاقها. وعلاوة على ذلك، ثمة اتجاه متزايد لصياغة السياسات المتصلة

بتغير المناخ في سياق التنمية المستدامة، ويوجد بالتالي إدراك لارتباط أنماط النمو المستدامة بتقليص انبعاثات غازات الدفيئة واستعمال مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز استخدام التكنولوجيات المراعية للبيئة والإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

١٤- ورغم أن إدماج تغير المناخ في السياسات والبرامج الوطنية يُعَدُّ قضية أساسية، فإن أطرافاً كثيرة لم تعالج هذه المسألة بالقدر الكافي. وعلى وجه الخصوص، ثمة حاجة متزايدة لمواءمة الأطر التنظيمية القائمة ولوضع سياسات قطاعية جديدة تدعم إجراءات معززة للتكيف وتخفيف الآثار.

١٥- واعتمدت الوزارة المكسيكية للبيئة والموارد الطبيعية استراتيجية وطنية بشأن البعد الجنساني وتغير المناخ. ويتمثل هدفها في إضفاء الطابع المؤسسي على إدماج المنظور الجنساني في السياسات المتعلقة بالمناخ. وتشمل المبادرات المتخَذة تنظيم المنتدى الدولي "الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث"، الذي أُشرِكت في دعمه مؤسسات أخرى. وكان الهدف من هذا المنتدى، ضمن مسائل أخرى، تحديد الإجراءات اللازمة لإدماج منظور قائم على البعد الجنساني وحقوق الإنسان في السياسات العامة المتعلقة بتغير المناخ.

٣- البلاغات الوطنية

١٦- تشير الأطراف إلى حدوث زيادة في عدد الأنشطة المضطَلَع بها في سياق إعداد البلاغات الوطنية. ومن بين المبادرات المتخذة في هذا الصدد تنظيم حلقات عمل محددة الأهداف وتشجيع مشاركة أوسع للخبراء والجهات المعنية. وأنشئت لجان ومكاتب وطنية لتقديم الدعم التقني والإداري ولتنسيق الأعمال التي تضطلع بها مختلف المؤسسات.

١٧- وسيكون لإنشاء لجنة خاصة مكلفة بإعداد البلاغات الوطنية دور رئيسي في ضمان استمرارية هذا العمل. وعلاوة على ذلك، تشدد الأطراف على مسألتين من شأنهما المساعدة في تعزيز عملية الإعداد: توفير تدريب أدق تركيزاً لكل الخبراء المعنيين، وبخاصة في مجالات نماذج تغير المناخ ومنهجيات البحث وجمع البيانات وإدارتها، والحصول بسهولة على البيانات والمعلومات ذات الصلة. كما تقدم بعض الأطراف تعليقات بشأن فائدة نشر محتوى البلاغات الوطنية على جميع الصعد، وذلك بغرض زيادة الوعي والإدراك العامين فيما يتعلق بتغير المناخ.

١٨- وازداد تعزيز الفريق القطري الوطني المعني بمسألة تغير المناخ الذي أنشئ في جزر كوك لإعداد البلاغ الوطني الأول، بغرض إعداد البلاغ الثاني. ويوجد ضمن أعضائه ممثلو الزعماء التقليديين والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية. وقد خضع الفريق كله لتدريب مطول بغية اكتساب معرفة كبيرة بالقطاعات المحددة والمساهمة بفعالية في إعداد البلاغات الوطنية. وكنتيجة لهذه التجربة، اكتسب أعضاء الفريق صفة خبراء في مجال تغير المناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤- البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ

١٩- اعتمدت بلدان نامية عديدة برنامجاً وطنياً بشأن تغير المناخ. وتسترشد البرامج التي اعتمدتها بعض الأطراف بأولويات وطنية محددة وترمي إلى معالجة آثار تغير المناخ على المدى القصير والمتوسط والطويل. واعتمدت أطراف أخرى برامج تندرج في إطار حزمة تتوخى تحقيق أهداف بيئية. ولتعزيز السياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ، بدأت الأطراف في إدماج هذه البرامج مع استراتيجيات لتطوير مجتمع ينتج قدراً ضئيلاً من انبعاثات الكربون.

٢٠- ولا تزال بعض الأطراف تحتاج إلى وضع أو إتمام سياسات وخطط شاملة بشأن تغير المناخ على الصعيد الوطني. واعتمدت أطراف أخرى خططاً من هذا القبيل، ولكنها لا تستطيع تنفيذها بسبب عوائق محددة متعلقة بالقدرات تشمل ما يلي: نقص الترتيبات المؤسسية؛ وعدم وجود الإرادة والالتزام السياسيين لصياغة وتنفيذ استراتيجيات بشأن التنمية المستدامة وتغير المناخ؛ وشح الموارد البشرية والمالية؛ ونقص التدريب في المجالات المتعلقة بالكفاءات الإدارية والتخطيط وإجراء البحوث ومعالجة البيانات.

٢١- وعالجت البحرين مسألة صياغة استراتيجيتها الوطنية لتنفيذ الاتفاقية من خلال نهج متسم بالتآزر يشمل النظر في الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف. وهذا النهج فعال في تعزيز الأهداف والغايات والخطط الوطنية المتعلقة بمعالجة المشاكل البيئية المختلفة بطريقة كلية.

٥- قوائم جرد غازات الدفيئة وإدارة قواعد بيانات الانبعاثات، وأنظمة جمع وإدارة واستخدام البيانات المتعلقة بالأنشطة وعوامل الانبعاث

٢٢- تشير أطراف عديدة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة المنجزة لتعزيز عملية إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة، ابتداءً من نهج التخطيط وانتهاءً بمرحلة إطلاع العموم على نتائج هذه العملية. وتشمل هذه الأنشطة: تحسين مستوى التنسيق فيما بين المؤسسات المعنية على الصعيدين الوطني والدولي؛ ووضع خطة لضمان الجودة/مراقبتها؛ وتنظيم دورات تدريبية متعلقة، على سبيل المثال، بمنهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وباستعمال أدوات تحليل وتقييم النماذج الخاصة التي أُضفي عليها الطابع المحلي. وتساهم هذه الأنشطة في تقليص مستويات الشك وضمان إعداد بيانات مرجعية وموثوق بها.

٢٣- ولا يزال يشكل عدم وجود مؤسسة/فريق متفرغ لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة ونقص بل غياب بيانات إحصائية أو نظام موثوق به لجمع المعلومات مشكلةً في البلدان النامية. وثمة إدراك على نطاق واسع بأن التدريب يشكل عنصراً هاماً في هذا المجال. وتشدد الأطراف على ضرورة توفير تدريب أكثر تكاملاً عِوض التدريب القطاعي بغية تعزيز القدرة التقنية لدى مجموعة أكبر من الموظفين على الاضطلاع بمهمات محددة لجمع البيانات.

٢٤- ومن بين أولويات نظام إندونيسيا الوطني لإعداد قوائم جرد غازات الدفيئة تعزيز قدرة الحكومات المحلية على تحسين جودة تلك القوائم. ويجري اتخاذ مبادرات لزيادة وعيها بأهمية هذه العملية لوضع استراتيجيات لتخفيف الآثار وللانتقال نحو إقامة مجتمع ينتج قدراً ضئيلاً من انبعاثات الكربون.

٦- تقييم التكيف والقابلية للتأثر

٢٥- يبدو أنه يوجد إدراك واسع النطاق لدى الأطراف لكون التدريب التقني في شكل حلقات عمل أو ندوات أو دورات تدريبية يشكل مسألة أساسية للتمكين من تحديد مواطن التأثر الرئيسية ولإجراء تقييمات الأثر ووضع ما يوازيها من استراتيجيات التكيف. وتشير الأطراف إلى عدد كبير من الأنشطة التدريبية التي اضطلعت بها، ومنها التدريب لاكتساب مهارات التيسير وتقنيات الاتصال. ويهدف التدريب على تقنيات الاتصال إلى تحديد النهج الصحيح لإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ، بمن فيهم راسمو السياسات ومديرو الموارد والسلطات المحلية وممثلو قرى المجتمعات المحلية، ممن يجب استشارتهم في سياق عمليات تقييم التكيف والقابلية للتأثر.

٢٦- ومن بين العناصر المهمة في مجال إجراء عمليات تقييم التكيف والقابلية للتأثر تحديد المخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وبخصوص هذه المسألة، تشير الأطراف إلى تجزؤ المعلومات وعدم كفاية التنسيق بين الخبراء ومؤسسات البحوث ونقص التدريب فيما يتعلق بنُهُج التقييم ومنهجياته. ولما كانت عمليات تقييم التكيف والقابلية للتأثر تُجرى في كثير من الأحيان من خلال عملية تشاركية تشمل جهات معنية متعددة، فقد صار من الضروري تنظيم دورات تدريبية هدفها زيادة مستوى المهارات العلمية والتقنية داخل المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

٢٧- وقد وضعت الجماعة الكاريبية نهجاً إقليمياً لإكساب القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي هذا السياق، وُضِع مشروع التخطيط الكاريبي للتكيف مع تغير المناخ بغرض بناء القدرات في منطقة البحر الكاريبي فيما يتعلق بالتكيف مع آثار تغير المناخ، وبخاصة ارتفاع مستوى البحر. وأُنجِز هذا المشروع من خلال أنشطة لبناء القدرات أتاحت إمكانية إتمام عمليات تقييم قابلية التأثر ووضع خطط للتكيف.

٧- بناء القدرات لتنفيذ التدابير المتعلقة بالتكيف

٢٨- تشير أطراف عديدة إلى المساعدة التي يوفرها المجتمع الدولي في مجال تنفيذ التدابير المتعلقة بالتكيف. وتضطلع الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في بناء أو تعزيز قدرات التكيف لدى الأطراف الشديدة التضرر من الآثار السلبية لتغير المناخ. وعلى العموم، تشمل عملية صياغة القرارات في مجال السياسات المتعلقة بالتكيف نهجاً تشاركياً شاملاً تُشرَك فيه المجتمعات المحلية أيضاً.

وتدين أطراف عديدة بالفضل لعمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية باعتباره هاماً لتيسير فهم تغير المناخ على الصعيد المحلي ولمساعدة المجتمعات المحلية في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتكيف على نطاق القطاعات القابلة للتأثر.

٢٩- وتشير مصادر عديدة إلى بناء القدرات باعتباره عنصراً أساسياً في خطط تنفيذ التدابير المتعلقة بالتكيف. وتشمل أمثلة الاحتياجات في مجال بناء القدرات: وضع الترتيبات المؤسسية، ولا سيما نهج متعدد المستويات للحوكمة يشمل المجتمعات الإقليمية والوطنية والمحلية؛ واكتساب المهارات العلمية والتقنية؛ وتوسيع شبكة مراكز الأرصاد الجوية والأرصاد الجوية الزراعية؛ وإعداد مجموعات أدوات إعلامية بشأن التكيف ونشرها باللغات المحلية.

٣٠- وفي رواندا، تتعهد سلطات المقاطعات في حضور رئيس الجمهورية بأن تضطلع بإجراءات سنوية لمعالجة مسألة إدارة الموارد المائية في سياق السياسات المتعلقة بالتكيف. وتُحدَّد هذه الإجراءات من خلال المشاورات مع المجتمعات المحلية والسلطات على صعيد القرى.

٨- إجراء التقييم من أجل تنفيذ خيارات تخفيف الآثار

٣١- كما هو الحال فيما يخص التكيف، يستفيد تنفيذ خيارات تخفيف الآثار في البلدان النامية من الدعم الذي تقدمه الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقد أنشأت أطراف عديدة وعززت مؤسسات وآليات لتخفيف آثار تغير المناخ وحددت الخيارات الخاصة بكل بلد لتخفيف تلك الآثار ووضعت السيناريوهات الأساسية والخطط الطويلة الأجل وإجراءات التخفيف الملائمة وطنيا وأطلقت استراتيجيات إنمائية وللبحث والتطوير[٦] خفيضة انبعاثات الكربون. ونُظِّمت حلقات عمل ومنتديات محددة الأهداف لضمان تناول مجموعة واسعة من المسائل المواضيعية ذات الأهمية السياسية والاستراتيجية والتقنية والعلمية. وبالإضافة إلى ذلك، انصب اهتمام كبير على حملات زيادة الوعي وعلى نشر المعلومات ذات الصلة.

٣٢- ورغم التقدم المحرز، تواجه الأطراف عدة عوائق فيما يتعلق بوضع وتنفيذ خيارات تخفيف الآثار. وتشمل أمثلة الاحتياجات في مجال بناء القدرات وضع وتنفيذ إطار تنظيمي فعال مدعم بموظفين مدرَّبين ومؤهلين في القطاعات التي يجري فيها تخفيف الآثار. وعلاوة على ذلك، فإن التدريب مطلوب للتمكين من اختيار التكنولوجيات المناسبة المعتمدة على الطاقة المتجددة والقيام بتحليل النظم والمحاكاة والنمذجة الحاسوبية. كما تشير الأطراف إلى

(٦) نُهُج السياسات والحوافز الإيجابية المتعلقة بمسائل خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية؛ ودور المحافظة على الغابات وإدارتها المستدامة وتحسين مستوى مخزونات كربون الغابات في البلدان النامية.

ضرورة بناء القدرات لإنشاء مستودع فعال للبيانات والمعلومات تودع فيه وتُحفظ قوائم جرد غازات الدفيئة وتقييمات إجراءات التخفيف ومصادر المعلومات والمنهجيات.

٣٣- وفي غيانا، يوفر مركز التدريب في المجالات المتعلقة بالغابات دورات تدريبية منتظمة في الممارسات المنخفضة الآثار لقطع الأخشاب، مما أفضى إلى زيادة مستويات كسب مستغلي الغابات ومجتمعات الهنود الأمريكيين.

٩- البحوث والمراقبة المنهجية، بما في ذلك خدمات الأرصاد الجوية والموارد المائية والمناخ

٣٤- أعدت بعض الأطراف، أو هي بصدد ذلك، خططاً وطنية لرصد الأحوال المناخية تشمل الميادين الجوية والبحرية والبرية. وتؤكد الأطراف أن بعض مؤسسات البحوث الوطنية المهتمة بدراسات تغير المناخ لديها القدرة على الاضطلاع بأنشطة جمع البيانات والتوثيق بشكل منهجي، وذلك بغرض تحسين مستوى فهم النظام المناخي وآثار تغير المناخ ودعم عملية وضع إجراءات المواجهة الملائمة، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر. ولما كانت الأطراف تدرك أهمية التعاون العلمي والتقني في عمليات الرصد والعلوم المتعلقة بالأرض، فقد عززت إقامة الشبكات والتنسيق والشراكات في البحوث المتعلقة بالمناخ على الصعيد الدولي. ويعزز الحصول على أدوات الرصد التكنولوجية المتقدمة فرص إيجاد معلومات قيمة وأكثر دقة.

٣٥- وتشير أطراف كثيرة إلى عدد من العوامل التي تعيق إجراء البحوث والمراقبة المنهجية في مجال تغير المناخ. ومنها: ضعف القدرات المؤسسية الذي يتسبب في نقص التنسيق المركزي فيما يتعلق بتبادل المعلومات؛ ومحدودية الموارد المالية؛ وضعف مستوى الخبرات؛ وشح البيانات والمؤلفات القيِّمة فيما يتعلق ببحوث تغير المناخ. ومن بين الاحتياجات الرئيسية التي حددتها الأطراف ترجمة البيانات والمعلومات العلمية إلى لغة يسهل على راسمي السياسات وعامة الجماهير فهمها.

٣٦- وسعت دائرة بيليز الوطنية للأرصاد الجوية إلى تعزيز قدرات موظفيها بتوفير فرص التعليم العالي. وخلال فترة إعداد البلاغ الوطني الثاني، التحق موظفان بجامعة غرب الأنديز في باربادوس حيث تابعا دراستهما الجامعية في مجال الأرصاد الجوية.

١٠- تطوير التكنولوجيا ونقلها

٣٧- تدرك الأطراف أن التعاون بين جهات معنية متعددة في هذا المجال يشكل أحد الأنشطة الأساسية لبناء القدرات، إذ يعزز تبادل المعلومات في مجال تطوير ونقل التكنولوجيات في البلدان النامية، ويمكِّنها بالتالي من السعي إلى بلوغ أهدافها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بطريقة مراعية للبيئة. وتساهم الشبكات الإقليمية والدولية كذلك في تعزيز التعاون والبحوث في هذا المجال. كما توفر هذه الشبكات تدريبا محدد الأهداف في مجال إدارة وتشغيل التكنولوجيات الجديدة. وقدمت أطراف مثل جزر كوك وغيانا والكويت تعليقات بشأن الجدوى من إجراء تقييمات الاحتياجات التكنولوجية لتحديد الاحتياجات

والأولويات في المجال التكنولوجي، بما في ذلك الممارسات ذات الصلة وخطط السياسات التي من شأنها مواكبة الاحتياجات المحددة على الصعيد الوطني.

٣٨- ومن بين الرسائل الواضحة التي برزت من البلاغات الوطنية وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية ضرورة إيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيات والممارسات. ويعني هذا تعزيز السياسات البيئية والأطر التنظيمية التي تعزز النظام القانوني وتحدد أدوار المؤسسات/المنظمات المعنية ومسؤولياتها بوضوح وتنشئ مركز اتصال مكلف بتنسيق الأنشطة القطاعية التي تضطلع بها مؤسسات حكومية شتى. وتتمثل إحدى العقبات في نقص المعلومات المتعلقة بفوائد التكنولوجيات الجديدة لدى الجهات المعنية. ويُعَدُّ تعزيز الوحدات التعليمية والمهارات التقنية أولوية للتغلب على مشكلة النواقص في المعارف والقدرات التقنية.

٣٩- وعقدت تونغا اجتماعات تشاورية وحلقات عمل بشأن نقل التكنولوجيا. وضمت الجماعات التي دعيت إلى حضورها الوزارات والإدارات الحكومية، وموظفي المقاطعات والمدن، والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات المجتمع المدني، ومجموعات النساء والشباب، ومدرسي المدارس وقادة الكنائس وممثليها. وقد ساهمت هذه الاجتماعات وحلقات العمل في تحديد الوسائل التكنولوجية لتخفيف آثار تغير المناخ التي تركز بالأساس على قطاعات من قبيل الطاقة وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات. ومن أجل تعزيز التكيف، حُددت التكنولوجيات اللازمة لإدارة السواحل، والموارد المائية، والزراعة.

١١- تحسين عملية صنع القرار، بوسائل منها تقديم المساعدة من أجل المشاركة في المفاوضات الدولية

٤٠- لزيادة الوعي بمسائل تغير المناخ ولتعزيز عملية صنع القرار المستنيرة، توفر الأطراف فرص التعلم والتدريب لراسمي السياسات تهدف إلى زيادة مستوى فهمهم لمسألة تغير المناخ وقدرتهم على صياغة سياسات ملائمة. وتمكِّن اللقاءات التدريبية المخصصة مع المنتمين إلى الأوساط العلمية ممثلي الحكومة من استيعاب الأساس العلمي لتغير المناخ. وتمكِّن هذه الأنشطة التعلمية راسمي السياسات من المساهمة بنشاط في المفاوضات الدولية المتعلقة بتغير المناخ ومن صياغة مواقف تفاوضية مشتركة بين الأطراف وإقامة شراكات استراتيجية.

٤١- ورغم بعض التقدم المحرز في بناء قدرات راسمي السياسات على معالجة مسائل تغير المناخ في القطاعات الأساسية والمجالات المواضيعية، فإن الأطراف تدرك ضرورة بذل جهود متواصلة في مجال بناء القدرات من أجل تحسين عملية صنع القرار ورسم السياسات. ويشمل هذا تعزيز قدرة صانعي القرار على كفالة مشاركتهم بفعالية وكفاءة في المفاوضات الدولية.

٤٢- ووافقت ملاوي مؤخراً على برنامج لإعادة الهيكلة يرمي إلى تعزيز آليتها للتنسيق فيما يتعلق بتغير المناخ. ويشمل هذا: بناء قدرات الموظفين في مجال تحديد مواطن التأثر الرئيسية؛ ورصد وتقييم أثر التدخلات على صعيد السياسات وإجراءات الجهات المعنية

الأخرى؛ والمشاركة في دورات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو والهيئات الفرعية؛ ودعم الجهود الرامية إلى إدماج اعتبارات تغير المناخ في عمليات التخطيط التي تجريها مختلف الوزارات؛ وتعزيز التواصل والتعليم والوعي العام فيما يتعلق بتغير المناخ.

١٢- آلية التنمية النظيفة

٤٣- عززت بلدان نامية عديدة بناء قدراتها المؤسسية المتصلة بأنشطة آلية التنمية النظيفة من خلال إنشاء سلطات وطنية معيّنة. وقد أتاح اعتماد الإجراءات والمبادئ التوجيهية إمكانية تقييم مشاريع آلية التنمية النظيفة المقدمة والموافقة عليها، مما عزز بالتالي المنافع في مجالي البيئة والتنمية المستدامة. ويوجد اهتمام متزايد لدى الأطراف بتطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة. ومن خلال التعاون مع طائفة عريضة من الجهات المعنية الوطنية والدولية، يمكن للأطراف الاستفادة من إدخال التكنولوجيات التي تعزز التنمية الخفيضة انبعاثات الكربون على الصعيد الوطني. كما تقدر الأطراف الدور الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية بوصفها مؤسسات منفذة وميسرة لمشاريع آلية التنمية النظيفة وللمشاريع الطوعية للحد من انبعاثات الكربون التي تشرك فيها المجتمعات المحلية.

٤٤- ورغم التقدم المحرز، تفيد بعض الأطراف بأن سلطاتها الوطنية المختصة ما زالت لا تعمل وبأن الأنظمة الموجِّهة لعملية صياغة مشاريع آلية التنمية النظيفة لم تُعتَمد بعد. ويعود هذا إلى وجود عوائق شديدة في مجال القدرات، ومنها عدم وجود هيكل مؤسسي يضم موظفين على دراية يستطيعون وضع الأنظمة والمبادئ التوجيهية الملائمة لمعالجة مشاريع آلية التنمية النظيفة. وقد حُددت البرامج التدريبية ضمن الاحتياجات ذات الأولوية لمعالجة هذه المسألة بكفاءة. كما تدعو الأطراف إلى دعمها في إنشاء برامج التوعية لجذب خبراء في مجال وضع مشاريع آلية التنمية النظيفة.

٤٥- ونظمت سيراليون عدة حلقات عمل تدريبية عالجت مسائل متصلة بآلية التنمية النظيفة واستهدفت الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونتيجة هذه المبادرة هي تحديد مشاريع محتملة متصلة بآلية التنمية النظيفة.

١٣- الاحتياجات الناشئة عن تنفيذ الفقرتين ٨ و٩ من المادة ٤ من الاتفاقية

٤٦- بفضل دعم بناء القدرات الذي يقدمه المجتمع الدولي، تعترف أطراف كثيرة بإحراز بعض التقدم في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. كما تشير إلى اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية تشمل عناصر تغير المناخ ومبادئ التنمية المستدامة. وفضلاً عن معالجة مسألة الأهداف الإنمائية للألفية، ضمن مجالات أخرى، تساهم بعض السياسات المعتمدة في تمكين المجتمعات المحلية لإدارة مواردها الطبيعية بفعالية.

٤٧- وتدعو بعض الأطراف البلدان المتقدمة إلى أن تفي بالتزاماتها بتقديم الدعم المالي والتقني وفي مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية؛ وتشكل هذه المسألة الشرط الأساسي لتمكين البلدان النامية من مواجهة تغير المناخ بفعالية. كما تدرك الأطراف ضرورة إدماج هدفي التخفيف من وطأة الفقر وضمان الأمن الغذائي في البرامج الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

٤٨- وتشجع الصين وجمهورية كوريا بنشاط التعاون بين بلدان الجنوب في معالجة تغير المناخ. وتدعم الصين، بصفة خاصة، تنفيذ كم كبير من المشاريع منها ما يتعلق بالطاقة النظيفة والتقنيات الزراعية لمقاومة الجفاف واستخدام الموارد المائية وإدارتها والإدارة المستدامة للغابات وزرع الحبوب وخدمات المعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية. وتشجع جمهورية كوريا تحسين التدابير المتعلقة بالتكيف في آسيا وتقدم المساعدة المالية وخدمات نقل التكنولوجيا في شكل الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف، وتوفر حلولاً خاصة بالنمو الأخضر.

١٤- التثقيف والتدريب والتوعية العامة

٤٩- تولي الأطراف أهمية كبرى لمسألة وضع وتنفيذ برامج للتوعية العامة والتثقيف والتدريب فيما يتعلق بتغير المناخ. وثمة إدراك واسع النطاق أيضاً لأهمية مشاركة المجتمع المدني مشاركة نشيطة وفعالة في عملية صنع القرار المتعلق بتغير المناخ على الصعد الدولية والوطنية والمحلية. وقُدِّمت أمثلة كثيرة على المبادرات المتخذة في إطار هذا المجال ذي الأولوية فيما يتعلق ببناء القدرات على الصعد المؤسسية والنظامية والفردية. وتشير بعض الأمثلة إلى إجراءات تستهدف جماعات محددة من قبيل الأطفال والشباب وإلى مبادرات متعلقة بإجراءات التخفيف والتكيف يقودها شباب.

٥٠- وشددت أطراف عديدة على ضرورة وجود نظام للرصد ووضع مؤشرات لقياس فعالية برامج التثقيف والتدريب والتوعية العامة. وأشارت بعض الأطراف إلى عدم وجود استراتيجية وطنية للتعليم البيئي ومواد التدريس والدورات التدريبية الملائمة فيما يتعلق بتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فمن شأن شح المواد التثقيفية للمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ومشاريع الأعمال الخاصة والمنظمات غير الحكومية أن يضعف الدعم الواسع النطاق للإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وأن يعيق نجاح الحملات والمبادرات الرامية إلى زيادة الوعي العام. كما يلزَم وجود الدعم الكافي لترجمة المعلومات والوثائق الأساسية المتعلقة بتغير المناخ إلى اللغات المحلية الرئيسية ولتنظيم برامج تدريبية محددة لفائدة العاملين في وسائط الإعلام.

٥١- ومن بين المبادرات المتخذة في بنغلاديش لزيادة الوعي بتغير المناخ لدى من يعنيهم الأمر، من عامة الشعب حتى راسمي السياسات، إعداد ما مجموعه ١٣ كتيباً بالبنغالية والإنكليزية و١٧ صحيفة وقائع وكتابين فكاهيين لنشرها على الصعيدين المحلي والوطني.

١٥- المعلومات وإقامة الشبكات، بما في ذلك إنشاء قواعد البيانات

٥٢- تفيد أطراف كثيرة بأنها طورت عدداً من الشبكات المنشأة لتيسير تبادل المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي وشاركت فيها. وعلاوة على ذلك، يساهم إلى حد كبير في نشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ تنظيمُ الدورات التدريبية وحلقات العمل واستعمال خدمات الإنترنت، وبخاصة إنشاء مواقع شبكية مكرسة لهذا الأمر.

٥٣- وسجلت بعض الأطراف وجود نقص في التعاون والتنسيق فيما بين المؤسسات في مجال تبادل المعلومات والبيانات. وتشدد أطراف أخرى على أهمية بناء القدرات في مجالي إدارة بنوك المعلومات والمحفوظات الوطنية ووضع نظام شامل لتخزين البيانات بغرض رصدها بطريقة منهجية. ويتمثل أحد المعوقات الرئيسية الذي أبلغ عنه أحد الأطراف في نقص شبكات المعلومات المتاحة في البلد وكذلك الصعوبات التي يلاقيها ممارسو المهن المتصلة بتغير المناخ في الاطلاع على أحدث التطورات في البحوث المتعلقة بتغير المناخ.

٥٤- وترتبط إدارة الأرصاد الجوية في سري لانكا عبر الإنترنت بشبكة النظام العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية. وتتيح هذه الشبكة إمكانية نشر البيانات/المعلومات المتعلقة بالأرصاد الجوية والمناخ والحصول عليها على مدار الساعة.

باء- ملخص المسائل المثارة في الورقات المقدمة من الأطراف

٥٥- أثارت الأطراف المسائل التالية في ورقاتها[٧] المدرجة في الفقرة ٥ أعلاه.

٥٦- وقد شددت مجموعة من الأطراف على ضرورة وضع برنامج عمل محدد بدقة ومركَّز بشأن بناء القدرات يرمي إلى ترجمة الاحتياجات والدروس المستخلصة التي جرى تحديدها من خلال منتدى ديربان بشأن بناء القدرات إلى إجراءات عملية.

٥٧- ورأى أحد الأطراف أنه ينبغي وضع برنامج عمل مدته سنتان بشأن بناء القدرات خاضع لإشراف الهيئة الفرعية للتنفيذ بغرض مواصلة تعزيز عملية رصد واستعراض الفعالية في مجال بناء القدرات، ووضع مجموعة شاملة ومتكاملة ومتوازنة من مؤشرات التقييم، وتقييم الأنشطة التي تضطلع بها البلدان المتقدمة لدعم بناء القدرات في البلدان النامية.

٥٨- واعتبرت مجموعة من الأطراف بناء القدرات مسألة أساسية لتيسير التنفيذ الكامل والفعال والمتواصل للاتفاقية. فبناء القدرات بطبيعته مسألة متقاطعة؛ وبالتالي، يشكل عنصر قوي منه جزءاً أساسياً وكاملاً من أنشطة التنمية في مجال التخفيف والتكيف والتمويل المتصل بالمناخ في البلدان النامية.

(٧) بالصيغة الواردة في الوثيقة FCCC/SBI/2013/MISC.4.

٥٩- ورأت مجموعة من الأطراف كذلك أن رصد أثر الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة في مجال بناء القدرات يشكل تحدياً حقيقياً لا يمكن مواجهته بالنهُج الشاملة أو العادية وحدها، وإنما يستلزم الأمر كذلك من البلدان النامية بذل جهود لتوفير معلومات بشأن تجاربها والدروس التي استخلصتها والفرص التي أتيحت لها لتعزيز القدرة على معالجة تغير المناخ.

٦٠- وشدد أحد الأطراف على أن بناء القدرات، وفقاً للفقرة ٥ من المقرر ١/م أ-١٧، يشكل واحداً من عناصر عملية منهاج ديربان، يتطلب المعالجة على قدم المساواة مع العناصر الأخرى.

ثالثاً- أنشطة بناء القدرات بموجب بروتوكول كيوتو

٦١- يواصل المجلس التنفيذي لآلية التنمية النظيفة، بوصفه الهيئة التنظيمية للآلية، الاضطلاع بتدابير لتحسين التوزيع الجغرافي لأنشطة مشاريع الآلية ولتوسيع نطاق مشاركة أصحاب المصلحة.

٦٢- ويدعم إطار نيروبي، الذي أعطى انطلاقه الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو في عام ٢٠٠٦، تطوير مشاريع آلية التنمية النظيفة على نطاق العالم، مع تركيز خاص على أفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان التي سجلت أقل من ١٠ أنشطة مشاريع حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

٦٣- واضطلع الشركاء والمنظمات المتعاونة مع إطار نيروبي، الذي يتألف حالياً من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وتدعمه وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف، بعدد كبير من أنشطة بناء القدرات في عام ٢٠١٢، شمل ما يلي: حلقات عمل تدريبية مباشرة ودورات تدريبية عبر الإنترنت وحلقات دراسية شبكية ومنتديات؛ والدعم المباشر للسلطات الوطنية المختصة لتنفيذ إجراءات الموافقة الوطنية الخاصة بالبلد المضيف ولإعداد البيانات الأساسية الموحدة المقترحة وحساب عوامل انبعاثات الشبكات الكهربائية؛ والدعم المباشر لمعدي المشاريع فيما يتعلق بالتمويل والإعداد والموافقة على وثيقة تصميم مشروع ما؛ والتواصل والتوعية فيما بين الجهات المعنية، بما في ذلك السلطات الوطنية المختصة والسلطات التنفيذية المعيّنة ومعدو المشاريع؛ ووضع أدوات جديدة لتيسير إعداد المشاريع، من قبيل نماذج برامج الأنشطة وأدوات الحساب التي يعتمدها مرفق البيئة العالمية.

رابعاً- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى

٦٤- تعكف مختلف هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى على معالجة الاحتياجات المحددة في إطار بناء القدرات. وتشمل هذه الجهود، على وجه الخصوص، جميع الاحتياجات والمجالات ذات الأولوية الواردة في الإطار وعددها ١٥. وتُظهِر المعلومات الواردة اتجاهاً واضحاً لتوجيه الجهود بالأساس نحو المسائل المتعلقة بالتكيف والتخفيف ونحو التثقيف والتدريب والتوعية العامة.

٦٥- وفيما يتعلق بالتكيف، تشمل الجهود بالأساس تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية. وتتعلق الأنشطة الرئيسية ببناء القدرات لتنفيذ برامج العمل الوطنية للتكيف والخطط الوطنية للتكيف؛ ولإجراء تقييم لقابلية التأثر بتغير المناخ وخطر الخسائر والأضرار المرتبطَة بتأثيرات تغير المناخ؛ ولتعبئة وتبادل المعارف بواسطة أدوات من قبيل المبادئ التوجيهية التقنية، والشبكات وقواعد البيانات، وحلقات العمل والورقات التقنية. كما تُبذَل جهود لتعزيز قدرات المجتمعات الضعيفة في مجال تصميم وتنفيذ مشاريع التكيف، مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية.

٦٦- وفيما يتعلق بالتخفيف، تُوجَّه الجهود بالأساس نحو بناء قدرات القطاعين العام والخاص في مجال تصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الخفيضة انبعاثات الكربون وأدوات القياس والإبلاغ والتحقق وإجراءات التكيف الملائمة وطنياً وأنشطة البحث والتطوير ومشاريع آلية التنمية النظيفة في سياق احتياجات التنمية المستدامة الوطنية.

٦٧- وفيما يتعلق بالتثقيف والتدريب والتوعية العامة، تتجاوز الأساليب الجديدة لزيادة معارف المعنيين وتعزيز قدراتهم تنظيم حلقات العمل والدورات التدريبية والمنشورات لتشمل النهج القائم على استعمال الإنترنت. ويجري كم هائل من الأنشطة عبر الإنترنت في شكل دورات تدريبية ومنتديات وشبكات وقواعد بيانات وبرامج شبكية. غير أنه، وللوصول إلى المناطق التي تعاني من شح أو عدم وجود خدمات الإنترنت، لا تزال أدوات التواصل الأخرى، كالبث الإذاعي لتقارير عن آلية التنمية النظيفة في أفريقيا، تفي بغرض نشر المعلومات المتعلقة بتغير المناخ.